دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أصول التحليل السياسي السعودي قراءة مختلفة لجذور العلاقة السعودية - البريطانية 1800 - 1866
المصدر:	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	النعيم، مشارى بن عبدالرحمن
المجلد/العدد:	س 22, ع 84
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	شتاء
الصفحات:	213 - 242
رقم MD:	52834
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	الدولة العثمانية، السعودية، بريطانيا، السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، الأيديولوجيا، الأحوال السياسية، الهند، الوثائق البريطانية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/52834

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أصول التحليل السياسي السعودي

قراءة مختلفة لجذور العلاقة السعودية ـ البريطانية ١٨٠٠ ـ ١٨٦٦

د. مشاري عبد الرحمن النعيم*

اتخذت مواجهة الشعوب غير الأوروبية للتمدد الإمبريالي الأوروبي أشكالا عدة تبعا للبنى الاجتماعية الاقتصادية المحلية لتلك الشعوب ولاختلاف أهداف ذلك التمدد في كل منطقة على حدة. فعندما يأتي الأوروبي ليفرض نظاما سياسيا غريبا أو ليهيمن على سلطة حتى وإن ظلت محتفظة بواجهتها المحلية، أو ليسيطر على جزء من الأرض، أو ليعيد تشكيل شبكة الإنتاج والتوزيع السلعي تبعا لمصالحه فإن ذلك سوف يستتبع على الأرجح قدرا ملحوظا من المقاومة العنيفة والعداء من قبل قطاعات محلية واسعة نسبيا[١]. وتلك في الأساس هي قصة الشعوب العربية على سواحل المتوسط الشرقية والشمالية. أما إذا كانت نقاط التماس بين الطرفين بعيدة عن أن تشكل تهديدا مباشرا لأي منهما، أو تتمحور حول قضايا لا تمس جوهر الوجود السياسي والاجتماعي للتشكيل المجتمعي المحلي، فإن الإنصاف يفترض الاعتراف بأن السلوك ا لسياسي للطرف المحلي سيتخذ واحدة من عدة إمكانيات تتميز عموما بدرجة متدنية من العنف والعداء. كان ذلك بعبارة بسيطة واقع تجربة تعرف النخبة السياسية السعودية على أوروبا.

يلاحظ على الكثير من الدراسات المتوافرة عن أصول الممارسة السياسية العربية الحديثة تركيز على التجارب المصرية والسورية. وهو أمر مفهوم في ضوء الآثار الكبيرة التي تركتها تلك التجارب على مجرى التاريخ العربي المعاصر، غير أن التجربة السياسية السعودية وعلى الأخص في علاقتها مع الغرب لم تستحوذ على ما تستحقه من اهتمام نظرا لكونها تقدم نموذجا مغايرا بعض الشيء سعت من خلاله النخبة السياسية المحلية إلى صوغ علاقة تعاونية مع القوة الغربية الفاعلة في محيطها المباشر. لقد كانت القوى الغربية في القرن التاسع عشر قليلة الاهتمام بشبه الجزيرة العربية من الناحية الاقتصادية. لم يكن لدى سكان شبه الجزيرة حركة إنتاج أو تسويق ذات شأن تغري الأوروبي بالدخول في أرض عدها موحشة وغريبة. ولم يكن لدى القوم علاقات تجارية ذات شأن مع الاقتصاد الأوروبي الذي كان قد بلغ درجة عالية من التسابق التجاري والصناعي والمالي[٢].

---

* أستاذ مساعد ـ قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود

ولـذلك تغـاضت عـن نشوء أنظمـة حكم محليـة وحاولـت أن تتعايـش معها، أو تخضعهـا لنفوذها السياسي العام متحاشية في الحالتين التدخل في شئونها الداخلية. لهذا كان من الطبيعي ـ في كثير من الحالات ـ أن تنظر هـذه الكيانات إلى بريطانيا بوصفها حـامية لاستقلالها النسبي في زحمة التنافـس المحلي والإقليمي[٣]. على الصعيد السعـودي سعت الـرياض إلى إرسـاء علاقـة شراكة وظيفية مع السلطـات البريطانية في الخليج، رغم أن ذلك التوجـه السعودي تعثر في أكثر من مناسبة. فقد اندفع البريطانيون نحو مـد نظامهم التعاهدي إلى داخل شبه الجزيرة في استباق لمرحلة المخـاض التي ستشهد ولادة نظام الـدول القومية. وعلى كـل حال، لم تواجه عمليـة بناء الدولة السعودية خـلال القرن التاسع عشر تناقضا عميقا مع الغرب، بـل يمكن القول إن إقامة علاقـة وثيقة مع القـوى الغربية المتنفذة في المنطقـة أضحى إحدى بـدهيات السياسـة الخارجية السعودية. وقـد ترسخت تلك البـدهية خلال الفترة ١٨٠٠ ـ ١٨٦٦، والتـي تفترض الدراسة الحالية أنها كـانت ذات تـأثير عميق في تشكيـل الفكر والممارسـة السعوديـة في مجال العلاقـة مع الغرب[٤].

المنهج المستخدم والفرضية الأساسية

توظف الدراسة الحالية النموذج العقلاني الذي يمكـن تعريفه ـ رغم مخاطر التبسيط الزائد ـ بأن النخبة السياسية تتكـىء في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها وتفعيـل خياراتها السياسية على تشخيص بـراجماتي للمعطيات الموضوعية القـائمة[٥]. إن استخدام هذا النمـوذج مقترن ببدهية مفادها أن النخبة السيـاسية السعودية لا تختلف عن مثيلاتها في الأمم الأخـرى من حيث القدرة على التفكير الموضوعـي. ومن هنـا يفترض أن النخبة السياسيـة السعودية قـد وصلت بـالفعل خلال القرن التاسع عشر إلى تحليل واقعي لخيـاراتها السياسية ضمن معطيات التغلغل البريطاني في حوض الخليـج العربي والهيمنـة التركية المتـداعية في المشرق العـربي بصورة عـامة. وقـد كان الخيار الذي استقرت عليه تلك النخبة فيما يخص العلاقـة مع سلطات الهند البريطانية هو العمل على إقرار صيغـة تفاهم مشتركـة متكافئـة يصار بموجبهـا إلى تقاسم جغـرافي ووظيفي لـذلك الحوض بين الطرفين. كان مـن شأن ذلك أن يقلل قدر الإمكان مـن الاحتكاك والمواجهة بينهما في منطقة شكلت بؤرة التقاء مصالحهما الحيوية.

لعل المحدد الرئيس للسلوك الخارجي السعودي في حوض الخليج خلال الفترة قيد الاهتمام كان يتمثل في عـاملين خارجي وداخلي. فعلى المستوى الخارجي، كـانت بريطانيا، بـوصفها قوة متـدخلة في المراحـل الأولى من تحديـد مصالحهـا في ذلـك الحوض بصورة خـاصة وفي المنطقـة

بصورة عامة. ولئن كانت بريطانيا قد بدأت تنمي بعضا من المصالح على السواحل، فإن عزوفها عن التدخل أو الاهتمام المتواصل بالسياسات الداخلية العربية كان أمرا جليا. وعلى المستوى الداخلي، كانت العاصمة السعودية تنطلق من قوة زخم أيديولوجية واجتماعية وسياسية ذاتية زودتها بشيء من الفاعلية النسبية في ظل عزوف أو محدودية قدرة القوى المتدخلة على ممارسة درجة واضحة من التأثير. تمثل ذلك في مشروع عملت الرياض لفترة ليست بالقصيرة على جر حكومة الهند إلى الإقرار به. كان المشروع السعودي يقضي بالاعتراف بتقسيم جغرافي ووظيفي لنفوذ الطرفين في حوض الخليج. والحق أن ذلك المشروع قد تحقق بصورة عملية وضمنية خلال النصف الأول من القرن المنصرم في وقت كانت حكومة الهند غير راغبة في تورط فعلي ومستمر في الشئون البرية العربية. غير أن تنامي المصالح البريطانية لاحقا دفع بها إلى رفض صيغة التقاسم السعودية، مصرة على انفرادها بالسيطرة السياسية والاقتصادية على حوض الخليج دون كل القوى الأخرى محلية كانت أم غير ذلك. فقد أدت ظروف موضوعية شتى (تطور تقنية الاتصالات، تنامي اهتمام قوى متدخلة أخرى مثل تركيا وفارس بالسيطرة على أجزاء منه، مواجهة بعض الحكام المحليين لتحديات داخلية، نزوع بعض القوى المحلية للتمدد على حساب غيرها مما يشكل خرقا لسياسة التجزيء التي رعتها بريطانيا) إلى تعمق المصالح البريطانية على السواحل العربية وفي الداخل. وعلى صعيد آخر، كانت قوة الدفع والاستقلالية الذاتية السعودية تتلاشى بسرعة تحت وطأة حرب أهلية مدمرة. وهكذا شهد النصف الأخير من القرن الماضي تزعزع العاملين الخارجي والداخلي اللذين شكلا الأساس الموضوعي للفاعلية النسبية التي تميزت بها السياسة الخارجية السعودية تجاه بريطانيا. فلقد كان شبه النظام الإقليمي العربي يدخل بالفعل طورا جديدا اتضحت معالمه بعد الحرب العالمية الأولى بتدشين دول وطنية جديدة في مجتمعات قديمة. وكان لابد للسياسة الخارجية السعودية تجاه بريطانيا أن تنتهج أسلوبا جديدا في التعامل معها. غير أن هذا الأسلوب الجديد سوف يستلهم نفس المنطلقات السابقة التي شدت الرياض إلى التقرب من القوة الغربية الفاعلة في المنطقة، سيما وأنها أصبحت قوة مهيمنة. وتفترض الدراسة الحالية إذا أن الفترة ١٨٠٠ ــ ١٨٦٦ التي شهدت ـ بزعمنا ـ تبلور سياسة خارجية سعودية براجماتية تجاه بريطانيا، هي فترة تأسيسية ترسخت خلالها مبادىء تلك السياسة، وهي المبادىء التي حكمت السلوك السياسي السعودي تجاه تلك الدولة خلال مراحل بناء الدولة السعودية الحديثة (١٩٠٢ ـ ١٩٣٢)[٦].

وتهدف الدراسة الحالية إذا إلى تجاوز الأسلوب التقليدي الذي ساد الكثير من الكتابات

التي تناولت العلاقات السعودية ـ البريطانية خلال القرن التاسع عشر والارتقاء بتحليل هذا الموضوع المهم إلى مستوى سياسي عقلاني يتجاوز قضايا الاختلاف الديني أو المنطلقات العنصرية.

مراجعة للأدبيات السابقة حول هذا الموضوع

حتى وقتنا الحاضر لا تحتوي المكتبة العربية ما يكفي من الأبحاث السياسية التي تناول فيها متخصصون موضوعنا قيد الاهتمام. فالملاحظ أن معظم ما بين أيدينا يتمثل في دراسات وصفية أو تحليلية انتهت إلى نتائج قابلة للأخذ والرد. ويمكن تصنيفها ضمن الاتجاهات التالية:

المنهج الأيديولوجي: تناول المؤرخان المحليان حسين بن غنام وعثمان بن بشر هذا الموضوع في ثنايا كتاباتهما التاريخية. والملاحظ عليها هو طغيان منهج أخلاقي يربط بين نجاحات وإخفاقات عملية بناء الدولة السعودية على مستوى السياسة الخارجية بمدى الالتزام بالمعايير الدينية. والجانب الأخلاقي للثقافة الوطنية هو بلاشك مخزون مهم ترتكز عليه عملية صياغة أهداف السياسة الخارجية وتنفيذها في عدد من الوجوه[٧]. ومما لاشك فيه أن تدهور الأخلاق أحد أهم أسباب تدني الروح المعنوية العامة وضعف الالتزام الوطني. غير أن قوة المنهج الأخلاقي التفسيرية تظل ضعيفة بإرجاعها عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية إلى مسببات أخلاقية عامة دون النظر في الميكانيكيات العملية التي تشكل حركة التاريخ في إطاريها العام والدقيق. كما أن الاتجاه الأخلاقي يبقى محصورا في دائرة اهتماماته المثالية دون السماح للباحث بالنفاذ إلى دوائر أوسع توفرها مناهج أخرى في علم العلاقات الدولية. فقد يدفع هذا الاتجاه بعض الباحثين إلى افتراض نزعة مثالية على السلوك البشري في معرض تفسير الإيجابيات أو تبرير السلبيات. فعلى سبيل المثال أرجع الانهيار السياسي للسلطة السعودية الأولى إلى ضعف الالتزام الديني والوازع الأخلاقي[٨].

وقد صرح بعض الكتاب وألمح آخرون إلى أن غلبة البعد الديني على الفكر والممارسة السياسية السعودية خلال القرنين المنصرمين وصمها بالعجرفة والبعد عن الحسابات العقلانية[٩]. والحق أن الجمع بين الطابع الديني للسياسة الخارجية وبعدها عن الحسابات العقلانية أمر يرفضه العقل الصريح ولا يحتاج لنقاش مستفيض إذ لا علاقة سببية أو ارتباطية مباشرة بين القضيتين. فلا ريب في أن السياسة الخارجية السعودية في القرن التاسع عشر حملت طابعا دينيا عميقا حتمته الظروف الاجتماعية والسياسية القائمة[١٠]، غير أن ذلك لم يكن على

حساب النهج السياسي الخارجي الواقعي الذي تحاول الدراسة الحالية إبرازه. والحق أنه رغم كون الدين والسياسة أمرين متلازمين في شبه الجزيرة العربية كما تشهد بذلك نشأة الكيان السعودي نفسه، فإن النخبة السياسية السعودية كانت واعية بوجود فاصل دقيق بين المجالين. فعلى سبيل المثال، نقل المعتمد السياسي البريطاني عن فيصل بن تركي تمييزه الواضح بين الحرب الدينية والسياسية[١١]. كما نقل الريحاني عن الملك عبد العزيز اعتقاده أن «السياسة والدين ليسا نفس الشيء، غير أننا في نجد لا نرغب بشيء لا يقره الدين. ولهذا إذا توافق الدين مع غرضنا فإن الإجراءات السياسية التي نتبناها لتحقيقه يجب أن تكون شرعية. أما إذا قصرت السياسة فإن الحل هو الحرب، وفي الحرب كل شيء ممكن[١٢].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معالجة التغيرات السياسية في شبه الجزيرة العربية بمعزل عن بيئتها الإقليمية قد يحتاج إلى إعادة نظر. فشبه الجزيرة العربية كانت آنذاك جزءا من بيئة إقليمية (شبه نظام إقليمي) تشمل الأراضي العربية الآسيوية ومصر، وتتميز بوجود قوتين خارجيتين متدخلتين (intervening) ومتنافستين على وجه الخصوص، بريطانيا والدولة العثمانية، فالتغيرات المحلية في تلك البيئة لم تكن ظواهر محلية منفصلة أو مستقلة تماما عن بعضها. فلقد لاحظ بعض الباحثين أن إمارات عربية كثيرة نشأت في تلك المناطق خلال فترات انكمش فيها نفوذ بعض تلك القوى وسط تردد القوى الأخرى أو عدم قدرتها على الحلول محلها. وهكذا كان نشوء السلطة السعودية نفسها مرتبطا ـ دون تجاهل الأسباب الداخلية الجوهرية لمثل ذلك الحدث ـ بتراجع نفوذ كل من تركيا وفارس عن أطراف شبه الجزيرة العربية في الوقت الذي لم تتمكن أي قوة أوروبية أخرى من الانفراد بالسيطرة على الخليج العربي. وعلى صعيد آخر، انكمشت تلك الإمارات أو اختفت من الوجود عندما نزعت قوة مهيمنة إلى فرض ـ أو إعادة تأكيد ـ نفوذها في تلك المناطق. فعلى سبيل المثال، أدت إعادة تنظيم العثمانيين أجهزتهم السياسية والإدارية والحربية إلى ضمور النزعات الاستقلالية في كل من وسط الجزيرة (١٨١٨)، والعراق (١٨٣١)، وسوريا (١٨٤٠)، ولبنان (١٨٤١)، واليمن (١٨٤٩). كما أدى تحجيم حكم محمد علي نفسه في مصر تحت ضغط بريطاني شديد (معاهدة لندن ١٨٤٠) إلى تمكن السعوديين من إعادة تأكيد استقلالهم في عاصمتهم الجديدة الرياض[١٣].

على صعيد آخر، حدت نزعة أيديولوجية قومية بعض الباحثين إلى قراءة السياسة الخارجية السعودية تجاه النفوذ البريطاني المتصاعد على السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية ضمن إطار تصادمي سياسيا وعسكريا. فحسب وجهة النظر هذه، تولت القوة الوحدوية القادمة من

العمق الصحـراوي مناهضـة التغلغل البريطاني الـذي اعتبرته مسئولا عـن إعاقـة وصولها إلى نهايتها المنطقية المتمثلة في شمـولها لتلك السواحل[١٤]. والحق أن مثل ذلك التحليل يتجاهل كما هائلا مـن الوثائق الـرسمية البريطـانية والعربيـة التي لا تنسجم معـه تماما. وسـوف نسعى في الصفحـات التاليـة إلى إظهار أن الـرياض سعـت إلى تفـاهم مشترك على قـاعدة مـن المصالـح السياسية العملية.

على النقيض مـن ذلك، نظـر البعض الآخر إلى عمليـة نشوء الدول الـوطنية خـارج أوروبا بـوصفها نتـاجا لعـلاقة تبعيـة سياسيـة واقتصاديـة خانقـة لا تترك للطرف الأضعـف أي مجال للمناورة[١٥]. يبدو أن مثـل ذلك المنظـور الآحادي يفشـل في استيعاب عـوامل مـوضوعيـة قد تعطي ذلـك الطرف قدرا مـن الفاعليـة أو النفوذ (Ieverage) في حالات محددة. فعلى المستوى الداخلي، يرتبط مفهـوم الفاعلية بنوعية السلطة السياسية المحليـة، والقوى الاجتماعية التي تعبر عنها، ودرجة تماسك النخبة السيـاسية المحلية والتضامن الوطني بصورة عامـة، وموقع الدولة الجيوبوليتيكي. كما يمكن للـدول الصغيرة توظيف عوامل خارجية لزيـادة فعاليتها السياسية في مواجهة القوى الكبرى. فمثلا تتمكن بعض القـوى الصغرى من استيعاب الإطار العام للنظام الـدولي والإقليمي ومـن ثم التغيرات التـي تطرأ عليـه لتكييف سلـوكها الخارجـي (أهدافهـا، خياراتها السياسية، أدواتها) بما يتناسب مع الواقـع الراهن. كما يمكن توظيف اهتمام دولة كبرى بمصـالحها الحيـويـة (أمنهـا الوطنـي، أمنهـا الاقتصـادي، الوصـول للمـواد الخام، استثماراتها الخارجية، المصـداقية الـدولية، التنافـس مع دولة أو دول أخـرى، عملية اتخاذ القـرارات داخل أجهزتها السياسيـة والإدارية..) لتعظيم مكاسب أو تقليـل خسائر الدولة الأصغـر بما قد يفوق المدى الذي تسمح بـه قدراتها المادية. إن مثل ذلـك كله قد يساعـد في تقديم تحليل أقـرب إلى ما يحدث على أرض الـواقع مـن تفـاعـلات سياسيـة أكثـر تعقيـدا من أن تـأخـذ طـابعا أحـادي الجانب[١٦].

وفي حالة السلطة السعودية، فلقد أشار بعض الكتاب إلى تمتعها بقدر من الاستقلالية ميزتها عن الكيـانات السياسية الصغيرة على أطـراف شبه الجزيرة. فالسلطـة السعودية وليدة قـوة دفع محليـة وذات خصوصيـة دينية أعطيـاها ميـزة نسبية حـافظت على استقـلالية سيـاساتها بشكـل نسبي[١٧]. والحق أن تلك الاستقـلالية قد وجدت دعما في عـزوف القوى الغربية خـلال القرن التاسـع عشر عن التغلغل في الـداخل الصحراوي. وعشية ولادة نظـام الدول القوميـة اتسمت سياسات القوى الغربية الداعمة سياسيا واقتصـاديا للسلطة السعودية بقدر ملحوظ من مراعاة

خصوصياتها الدينية والاجتماعية.

النزعة الاستعلائية العنصرية: ارتبط النشاط الإمبريالي الغربي بنزعة ثقافية عميقة بشرت برسالة الرجل الأبيض لنشر قيمه ودينه بين شعوب الشرق «البدائية والمتوحشة». ولذلك انتشر في بعض الأوساط السياسية والثقافية الأوروبية مفهوم مؤداه رفض البعض فكرة المساواة بين الغربيين وغيرهم على المستويين الثقافي والسياسي. فعلى الصعيد الثقافي كان الاعتقاد السائد لدى جمهرة السياسيين والدبلوماسيين البريطانيين العاملين في المنطقة وغيرهم أن المعايير الثقافية للشعوب الشرقية لم تكن ترقى إلى مثيلاتها لدى الشعوب الأوروبية، ولذلك فإنه رغم أن بعض أولئك الدبلوماسيين تيقنوا من رغبة الزعماء المحليين الذين كانوا على اتصال بهم في التعاون معهم، فإن النظرة الدونية التي كانوا يحملونها عن تلك الشعوب ألجمت خياراتهم السياسية[١٨].

ومما كان يدعم الأساس الثقافي للتفوق المزعوم، الاعتقاد بأن كل نواحي العالم غير الأوروبي كانت مفتوحة للقوى الأوروبية لحيازتها ووضع اليد عليها. فقد آمن البعض أن للغربيين، سليلي الحضارة المسيحية والتنويرية العقلانية، حقا وواجبا في حكم غيرهم بوصفهم الأرقى ثقافيا وعنصريا[١٩]. في هذا السياق، كان البعض ينظر إلى النخبة السياسية السعودية أو حتى الإنسان العربي بوصفه غير قادر ضمن إمكانيات بيئته وثقافته المحلية على إقامة كيانات سياسية قابلة للبقاء إلا باستمرار الانغماس في الحرب والتوسع اللذين يشكلان وقودا لا غنى عنه للبقاء السياسي. أما وقد نفذ الوقود بوصول حركة التوسع السعودي إلى مداها داخل شبه الجزيرة وعلى أطراف كيانات سياسية واجتماعية أكثر تفوقا، فإن البنية السياسية المحلية لن تلبث أن تفقد قدرتها على الاستمرار[٢٠]. كما أرجع باحث آخر انهيار نفس السلطة إلى بقائها حبيسة شبه الجزيرة التي لا تملك في رأيه مقومات مادية ذات شأن للدفاع عن منجزاتها السياسية والعقائدية. وعلى ذلك، فإنه كان أحرى بها ـ حسب وجهة نظره ـ التوسع خارج شبه الجزيرة سعيا وراء اكتساب قاعدة تقنية ومادية كفيلة بالبقاء والازدهار[٢١].

النزعة الإمبريالية: قدم جاكوب جولدبرج دراسة مهمة عن السياسة الخارجية السعودية خلال الفترة ١٩٠٢ ــ ١٩١٨ مشددا على أنها تهدف إلى تجاوز وجهة النظر البريطانية التي سادت الدراسات الأخرى بتقديم تحليل من منظور سعودي[٢٢]. غير أن نجاحه في هذا المجال كان متواضعا. بل إن الفصل الأول من كتابه والذي خصصه لتحليل السياسة الخارجية السعودية خلال القرن التاسع عشر لم يكف عن ترديد وجهة نظر بريطانية أصرت على اعتبار

الرياض مسئولة عن كل المناسبات التصادمية بين الطرفين. وقد ربط جولدبرج السلوك السياسي الخارجي السعودي بعوامل غير موضوعية إلى درجة أفرغت الهدف الأساسي للدراسة ـ كما حدده هو نفسه ـ من محتواه[٢٣].

وقد ذهب جولدبرج إلى أن السعوديين قصروا في التودد للسلطات البريطانية في الهند أو ربما الموائمة بين مصالحهم الاستراتيجية والمصالح البريطانية في حوض الخليج. غير أن جولدبرج ذهب بعيدا في أطروحاته متخذا موقفا ربما اتصف بالحماس غير المبرر. فقد كان من وجهة نظره أن «السعوديين هم الذين استشاروا بريطانيا من خلال اتباع سياسة معادية لها على طول ساحل الخليج العربي، لإحداث تبديل جذري في موقفها الودي تجاههم والعزوف عن التدخل في شئون شبه الجزيرة العربية الداخلية. كما أن السعوديين ـ الذي تجاهلوا توازن القوى بين الطرفين ـ وضعوا علاقات البلدين في مسار تصادمي[٢٤]. وبالإضافة إلى ذلك، اعقد جولدبرج أنه «في ضوء محاولات بريطانيا إقامة علاقات مع كل حكام الخليج وربط كياناتهم ضمن شبكة نظامهم التعاهدي، فإنها كانت على الأرجح ستتقبل دخول السعوديين ضمن ذلك النظام بالنظر إلى سيطرتهم على جزء مهم من ساحل الخليج[٢٥].

والحق أنه لا تتوافر دلائل مقنعة على أن حكومة الهند كانت راغبة بالفعل في مد نفوذها إلى وسط الجزيرة، وهو الأمر الذي كان سيوفره مد منظومتها التعاهدية لتشمل الرياض. لقد فطنت حكومة الهند بالفعل إلى أن استتباب السيطرة السعودية على جزء حيوي من سواحل الخليج يستلزم التعامل بطريقة أو بأخرى مع السعوديين. غير أن الرسائل التي تلقتها الرياض من بوشهر لم تتجاوز أكثر من ترديد رغبة عامة في المحافظة على علاقة ودية بين الطرفين. بل إن المعتمدين البريطانيين كانوا في الأغلب يتلقون توجيهات واضحة بعدم الدخول في أي علاقة ذات شأن مع السعوديين. والحق أن جزءا من السبب يعود إلى أن الاتجاه الغالب في السلطات الهندية كان يربط ـ دون دليل واضح ـ النفوذ السياسي السعودي على السواحل الخليجية بتزايد عمليات القرصنة[٢٦].

والحق أن وجهة النظر التي عبر عنها جولدبرج إنما هي انعكاس لنفس الرأي الذي يتردد في الأرشيف البريطاني والذي يعتبر أن الوضع الطبيعي في منطقة الخليج هو الذي يقبل بالنفوذ البريطاني بحسب الدرجة التي تحتمها المصالح البريطانية. ضمن نفس السياق، اعتبرت مقاومة القبائل والجماعات المحلية للهيمنة البحرية البريطانية المتصاعدة ـ والتي أدت إلى تقييد نشاطاتها البحرية وأوشكت على تغيير أسلوب حياتها ـ نمطا من أنماط ردود الفعل العدائية لجماعات

«بدائية ومتوحشة» يلزم ترويضها للتأقلم مع الأوضاع «الحضارية» الجديدة. وفي كل الأحوال، فإن اللوم يقع حينذاك على تلك الجماعات التي أدت تحركاتها إلى استنفار السلطات البريطانية للدفاع عن «أمن مياه الخليج ضد القرصنة» بالشكل الذي كان يؤدي عادة إلى زيادة ترسخ المصالح البريطانية في المنطقة واتخاذها صبغة سياسية سافرة[٢٧]. فالمطلوب من القوى المحلية ـ حسب وجهة النظر تلك ـ الركون والانقياد لمنطق تنامي المصالح البريطانية حتى لو كان ذلك على حساب مصالحها الحيوية.

أما إذا حاولت اتباع سياسة ندية، فإنها ستجلب على نفسها مسئولية «وضع علاقات البلدين في مسار تصادمي». والحال أن بعض الجماعات المحلية قامت بالفعل في بعض الأحيان تحت ضغوط معيشية ونفسية ملحة وهي تشهد انهيار عالمها الذي اعتادت عليه لفترة طويلة، بالتعدي على المواصلات البحرية. فإذا كان الأرشيف البريطاني قد استمرأ وصف تلك الأعمال بالقرصنة ـ وهو أمر ليس بعيدا تماما عن الصحة ـ فإن التحليل العلمي المنصف يقتضي عدم تجاهل الأسباب التي أفرزتها[٢٨].

ومن الجدير في هذا المجال التوقف عند دراستين تناولتا السلطة السعودية خلال القرن التاسع عشر بقدر ملحوظ من الإنصاف الأكاديمي. فلقد أشار أحد الباحثين باقتضاب إلى مبادرة سعودية لتحييد السلطات البريطانية تجاه عملية مد النفوذ السعودي في الخليج. غير أنه صرف جل اهتمامه إلى تفصيلات عملية التوسع السعودي في المشيخات العربية الخليجية وشئونها القبلية مع تخصيص قدر ضئيل للاتصالات الدبلوماسية السعودية البريطانية، مما أدى إلى تمييع مثل تلك الملاحظة الهامة. بل وعندما التفت إلى مثل تلك الاتصالات تبنى وجهة النظر البريطانية. فعلى سبيل المثال، استشف من زيارة المعتمد السياسي البريطاني للرياض في ١٨٦٦ رغبة بريطانية في تحسين العلاقات معها. كما انتهى من تحليله لتلك الزيارة بالإشارة إلى تحقق «نجاح جزئي» تمثل في «اتفاق الطرفين ولو جزئيا على منع أعمال السلب والقرصنة»[٢٩]. وسوف نرى في الصفحات التالية أن مثل هذا التحليل لا يرقى إلى تقديم تفسير مقنع لمنطق السياسة الخارجية السعودية تجاه السلطات البريطانية في الخليج إبان تلك الفترة المهمة التي شكلت ـ في زعمنا ـ فترة التكوين لملامح السياسة الخارجية السعودية الحديثة.

في نفس السياق، استخلص باحث آخر من الزيارة ذاتها وصول الطرفين إلى اتفاق في البحر واختلاف في البر[٣٠]. ولا يخفى أن مثل تلك الملاحظة تبقى جزئية، فالاتفاق على الشئون البحرية كان مرده تسليم سعودي بالهيمنة البريطانية على البحر مع الاستعداد للعمل الجاد

للمساهمة في ضمان سلامة المواصلات البحرية. أما الاختلاف على الشئون البرية العربية فكان بسبب رفض البريطانيين ـ في نهاية الأمر ـ الاعتراف بالمصالح السعودية على السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية والتي رأت الرياض أنها لا تتعارض بالضرورة مع الهيمنة البريطانية البحرية. يبقى بعد ذلك أن هاتين الدراستين لم تخصصا مساحة كافية لمعالجة موضوعنا قيد الاهتمام، كما لم توفقا في تجاوز النظرة الآحادية الجانب التي سادت معظم الدراسات ذات العلاقة. وستحاول الدراسة الحالية أن تستخدم الأرشيف البريطاني نفسه لتقديم قراءة مختلفة للموضوع نفسه من خلال إعادة اعتبار إلى ما دأبت معظم تلك الدراسات على إغفاله.

نحو قراءة مختلفة لجذور العلاقة السعودية ـ البريطانية

كانت مصالح حكومة الهند البريطانية في بداية الأمر محصورة في تحويل مياه الخليج ـ كأحد أذرع المحيط الهندي ـ إلى ممر آمن لنشاطاتها التجارية. كان ذلك الطابع التجاري «المسالم» لا يستغني بالطبع عن الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لفرض الأمر الواقع الجديد دون الدخول في نزاعات برية بين الأطراف العربية إلا ما كان يؤثر على أمن المواصلات البحرية[٣١]. من الواضح أن ذلك الاستثناء كان يعطي المعتمد البريطاني ورؤساءه في الهند مساحة من حرية الحركة التي توفرها التطورات المحلية ورغبة هذه السلطات في اعتبار مدى تأثيرها على المواصلات البحرية. وفي المقابل، كانت حرية الحركة تلك تعني للآخرين غموضا وتذبذبا يمس مصالحهم الحيوية. فقد كانت الدرعية بوصفها قوة داخلية ذات مصالح مهمة على سواحل الخليج ترى أن التدخل البريطاني في النزاعات البينية العربية أمر غير مشروع. فعلى سبيل المثال، اعتبرت رسالة سعودية للمعتمد البريطاني في ١٨١٠ ـ عقب تدخل الأخير في نزاع على السلطنة في مسقط ـ أنه حشر نفسه في أمر ليس من شأنه، وتمنت على حكومة الهند مستقبلا الإحجام عن القيام بأية أعمال عدائية على السواحل العربية أو التدخل في النزاعات البينية العربية. لم يكن الرد البريطاني ـ ورغم عدم انسجامه مع الإجراء الذي اتخذه المعتمد قبل فترة وجيزة ـ على تلك الرسالة إلا ليحمل الدرعية على الاعتقاد بتقبل بريطانيا الضمني للملامح الأولى للمشروع السعودي السالف الذكر. فلقد حرص المعتمد على التذكير بأن بلاده غير معنية بخلافات الدرعية مع جيرانها العرب، وأنها تركز على محاربة القرصنة التي تقوم بها بعض القبائل العربية. ولذلك عندما طلب سلطان مسقط مساعدة لصد توغل سعودي في بعض الأراضي العمانية الداخلية رفض طلبه ونصح بالتوصل إلى تسوية سلمية مع خصومه[٣٢]. بل إن حكومة الهند لم تر غضاضة في القبول بنوع من النشاط العسكري السعودي في مياه الخليج في

تلك الفترة. ففي أكتوبر ١٨١٤ لم تحتج المعتمدية على رسالة سعودية تفيد بالعزم على مهاجمة السفن غير البريطانية ـ في إجراء ربما كان موجها لإعاقة أية محاولات تركية أو مصرية لتهديد الدرعية في حوض الخليج ـ داعية السلطات الهندية إلى تمييز سفنها عن غيرها[٣٣].

كانت السياسة السعودية مبنية على حسابات استراتيجية تمنت على السلطات الهندية القبول بها كمشروع مشترك يعمد بموجبه الطرفان إلى توزيع مناطق نفوذهما في الخليج العربي. كان المشروع السعودي يهدف إلى نقل التعايش السعودي ـ البريطاني في الخليج إلى تعاون لترسيخ الأمن وتعزيز التجارة. فقد تضمنت رسالة سعودية تعود إلى ١٨١٠ الملامح الأولى لمشروع علاقات متكافئة بين الطرفين. بموجب ذلك الاقتراح تعهدت الدرعية بعدم التعرض للسفن البريطانية أو مزاولة أية نشاطات غير ودية بالقرب من السواحل التابعة للبريطانيين. وعلى الجانب الإيجابي، أعلنت الرسالة الترحيب بالتجار البريطانيين في الموانى السعودية، متمنية أن يلقى التجار السعوديون معاملة مماثلة في الموانى التابعة لحكومة الهند البريطانية. بعد فترة وجيزة، عرض أول مبعوث سعودي للمعتمدية البريطانية رغبة مماثلة. كانت الرياض مستعدة بحسب العرض الجديد «لإبرام معاهدة تجارية مع البريطانيين، وذلك وفق الصيغة الواردة في كتاب الأمير إلى هنكي سميث في العام السابق»[٣٤]. كان ذلك العرض التجاري مقدمة لمجموعة من المبادرات التي تحمل مضامين سياسية واضحة. كان أحد أهم أسس تلك المبادرات ـ بحسب المفهوم السعودي ـ هو إحجام حكومة الهند عن التدخل سياسيا أو عسكريا في النزاعات البينية أو الشئون البرية العربية ـ وهي المجال الذي اعتبرته الدرعية مجالا حيويا لها ـ مقابل التسليم لتلك الحكومة بهيمنتها على الملاحة البحرية.

رغم أن ذلك المشروع كان منسجما نوعا ما مع منطق المصالح البريطانية في تلك الفترة، اتسم الرد البريطاني بالفتور. فلقد اقتصرت الرسالة البريطانية الجوابية على الترحيب بالتعهدات السعودية السابقة مع تأكيد غامض للسياسة الهندية القاضية بتحاشي التدخل في الشئون البرية العربية. غير أن الملاحظ أن سلطات الهند البريطانية سكتت عن الاستجابة للعرض التجاري ـ السياسي السعودي[٣٥]. ربما كان السبب يرجع إلى أن السلطات الاستعمارية البريطانية في الهند، والتي كانت تتصرف بطريقة استعلائية تجاه الشعوب الشرقية، لم تكن قد اعتادت على معاملتها بندية. بالرغم من ذلك، واصلت الدرعية عرض مشروعها الآنف الذكر على المعتمدية البريطانية عن طريق الديبلوماسية الشخصية فقد زار مبعوثان سعوديان في مناسبتين منفصلتين بوشهر بعد فترة وجيزة حيث كررا عرض الاتفاق التجاري ـ السياسي نفسه الذي سبق للدرعية

اقتراحه خطابيا. ولم يكن ذلك ليزحزح حكومة الهند ـ التي اكتفت بموقف ودي عام ـ عن الإحجام عن اتخاذ خطوات عملية لتطوير علاقتها مع الدرعية[٣٦].

في هذا المضمار، ذهب جولدبرج إلى أنه كان أحرى بالسعوديين ـ الذين كانوا يعانون من تبعات مواجهة عسكرية غير متكافئة أمام المصريين ـ استغلال تناقض المصالح البريطانية ـ العثمانية/ المصرية في حوض الخليج عن طريق تنسيق سياساتهم مع حكومة الهند التي كان يمكن ـ بحسب وجهة نظره ـ أن تدعم موقفهم دبلوماسيا وعسكريا[٣٧].

والحق أن هذا الرأي قابل للأخذ والرد لكونه يتناقض مع إصرار السلطات الهندية المتواصل على عدم الاستجابة للعروض السعودية، بل واعتبار الدرعية مسئولة عن مواجهة السياسة البريطانية في المنطقة. فالذي يبدو هو أن السعوديين هم الذين كانوا بالفعل راغبين في بناء علاقة ثقة متبادلة مع تلك الحكومة، وهو ما ترجحه العروض السعودية السابقة لتلك الزيارات واللاحقة لها.

رغم تحميل السلطات الهندية للسعوديين والقبائل التابعة لهم وزر تصاعد القرصنة ضدها، واصل القادة السعوديون الذين أعادوا بناء سلطانهم في وسط الجزيرة سياسة التقارب معها بشكل لا يمس مبدأ السيادة السعودية على الكيانات الخليجية العربية الساحلية. في هذا الإطار اهتم عبدالله بن ثنيان باستعادة نفوذ بلاده على البريمي ومشيخات الساحل المهادن، فأسرع المعتمد البريطاني إلى الكتابة إليه مستنكرا «إدخال القرصنة من جديد تحت سلطة الوهابيين ونفوذهم» بعد أن قامت حكومة الهند ـ حسب وجهة نظره ـ «بتحويل السكان المحليين ذوي الطباع المتوحشة إلى مواطنين صالحين». رغم ذلك، واصلت الرياض سياسة التقارب مع تلك الحكومة. فقد أكدت الرسالة السعودية الجوابية مشاطرة الرياض حكومة المعتمد الاهتمام بالأمن البحري وكبت القرصنة، في محاولة لتطمينها بأن عودة النفوذ السعودي إلى حوض الخليج لا يتعارض بالضرورة مع المصالح البريطانية البحرية[٣٨]. والحق أن الرياض كانت مهتمة بشدة بأمن المواصلات البحرية بحكم كونها مستفيدة من ازدهار حركة التبادل التجاري عبر مياه الخليج والمحيط الهندي[٣٩].

في بداية الثلث الأوسط من القرن التاسع عشر، كانت المصالح البريطانية على السواحل الخليجية العربية قد بدأت تكتسب طابعا سياسيا واضحا. تم ذلك عن طريق جهود المعتمدين البريطانيين المتدرجة للتقليل من لجوء حكومتهم إلى التدخل العسكري بين الحين والآخر. كان الأسلوب الجديد يتمثل في مبادرة سياسية لرعاية اتفاقية عدم اعتداء بين بعض الأطراف العربية

المتصارعة فيما دأب الأرشيف البريطاني آنذاك على تسميته بساحل القرصنة. ومع مرور السنين كانت تلك الاتفاقية تجدد وتتوسع عضويتها حتى غدت نظاما تعاهديا واسطة عقده معاهدة دائمة للسلام البحري. وهكذا أضحت المصالح البريطانية في أواسط القرن المنصرم أكثر صلابة[٤٠].

في تلك الأثناء، كان السعوديون يعيدون تنظيم أنفسهم في وسط الجزيرة وما لبثوا أن هرعوا إلى مجالهم الحيوي في شرق شبه الجزيرة العربية فقد استهل فيصل بن تركي حكمه بمعاودة فتح قنوات الاتصال الدبلوماسي مع البريطانيين. ففي ديسمبر ١٨٤٣ وصلت إلى المعتمد البريطاني رسالة منه مكررة رغبة سعودية قديمة في علاقات ودية بين الطرفين. كانت خلفية تلك الرسالة تتمثل في عودة الوجود السعودي إلى واحة البريمي التي بادر بعض زعمائها إلى طلب مساعدة بريطانية دون أن يجدوا آذانا صاغية. وقد أسفرت المشاورات بين الدوائر الهندية المختصة عن الاستمرار «في إظهار مشاعر الصداقة تجاه فيصل طالما اقتصرت جهوده على تثبيت حكمه على ممتلكاته السابقة، أما إذا أصبحت علاقته بالبحرين وبمشيخات الساحل تهدد بعودة أعمال القرصنة إلى المنطقة فينبغي مقاومة تلك السياسة». كان ذلك يعني أنه «لم تكن هناك نية (لدى تلك السلطات) لوضع حدود معينة للمناطق التي يشملها نفوذه». ولقد تلقى فيصل بالفعل ردا رسميا نقل إليه الموقف البريطاني من عودة السيادة السعودية على شيوخ الساحل المهادن. فقد أكدت السلطات الهندية أنها «تأمل بألا يتعارض امتداد نفوذه مع ممارسة شيوخ الساحل لالتزامهم بالمحافظة على السلم في المنطقة[٤١]. لابد أن شعورا بالارتياح قد سرى في الرياض غداة وصول تلك الرسالة التي تفصح عن موقف بريطاني محايد تجاه مسألة السيادة السعودية على ضفاف الخليج. فقد فسرت حكومة الهند التزاماتها تجاه أعضاء النظام التعاهدي في البداية بأنها لا تتناقض مع أية ترتيبات معقولة يمكن أن يتوصلوا إليها مع الرياض، بل كانت السلطات الهندية ـ في وقت كان نظامها التعاهدي لايزال غضا ـ مستعدة للتغاضي عن نوع من النفوذ السياسي السعودي المباشر على سواحل الخليج. فعلى سبيل المثال، لم تعارض إعادة الرياض فرض الزكاة على بعض المشيخات الخليجية باعتبارها شأنا «دينيا» محضا. ولذلك نصح البريطانيون زعماء مسقط والبحرين في عدة مناسبات تعرضوا فيها لضغوط سعودية في هذا الاتجاه، أن يتوصلوا إلى تسوية ما مع الرياض وألا يتوقعوا تدخلا بريطانيا إلا إذا تهدد وجود كياناتهم السياسية بالفعل للخطر. بل إن بريطانيا نفسها كانت أحيانا تتفاوض مع الرياض للوصول إلى تسويات مالية تحدد بموجبها مقدار «الزكاة» السنوية التي يتوجب على مسقط أو

البحرين دفعها للعاصمة السعودية[٤٢]. في نفس السياق، أبلغ المعتمد البريطاني آنذاك فيصل أنه فيما يخص «دعواكم الخاصة بالسيادة على دول الساحل العماني، فإن الحكومة البريطانية لا تملك أي سلطة على زعماء المنطقة الذين كانت ولاتزال تعتبرهم حكاما مستقلين، وتربطها بهم معاهدات واتفاقات تمتد إلى الثلاثين عاما القادمة». كما عبر في مناسبة لاحقة عن رأيه بالرغم من تعاطف حكومته «مع القبائل التي فقدت استقلالها أمام التوسع الوهابي.. لم تكن هناك مبررات بالنسبة للأوضاع التي تسود المنطقة يومئذ تستوجب الخروج على سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية لشبه الجزيرة العربية[٤٣]. والحق أن السلطات الهندية كانت آنذاك تقلب النظر في سياسة عدم التدخل مبدية شكها في حكمة السماح للعاصمة السعودية بتأكيد سيادتها على البحرين بصفة خاصة وبعض أعضاء النظام التعاهدي الغض[٤٤]. فبالنسبة للبحرين، تبلور الموقف البريطاني إزاءها خلال أواسط القرن الماضي في اتجاه أكثر تشددا. فقد اعتبر المعتمد البريطاني آنذاك ـ في مواجهة محاولات الرياض تأكيد سيادتها عليها ـ أن «حاكمها مستقل، وبالتالي فهو لا يستطيع دفعه إلى اتخاذ أي إجراء قد يعرض سلامة البحرين للخطر (غير أنه يستطيع أن يتوسط لإقناعه) بإيجاد تسوية سلمية مع الأمير فيصل». بعد فترة وجيزة أكد المعتمد أن حكومته «غير مستعدة لأن تقبل أي تدخل.. في شئون البحرين.. تحت أي ظرف من الظروف»[٤٥].

أصبحت الرياض في حيرة من أمرها حيال تغير موقف السلطات الهندية، فلجأت إلى أسلوب الديبلوماسية الشخصية تارة أخرى. نقل المبعوث السعودي الذي زار مقر المعتمدية البريطانية حيرة إمامه «من الاتجاه المعاكس الذي أخذت تسير فيه السياسة البريطانية تجاهه في الآونة الأخيرة. فعلى حين كانت الحكومة البريطانية تحترم أسس التفاهم القائمة بينها وبينه، والتي تقوم على امتناعها عن التدخل في علاقاته بسكان الساحل الغربي»، فإنها قامت في الفترة الأخيرة بمنعه من إخضاع رعاياه المتمردين في البحرين. في الوقت نفسه سمحت لحاكم دبي بمقاومة الإجراءات السعودية في تلك الجزيرة عسكريا[٤٦]. ومن الواضح هنا أن الأمير السعودي اعتبر السياسة الهندية الجديدة خروجا على ما حسبته الرياض تفاهما ضمنيا سابقا يقضي بعدم تدخل بريطانيا في النشاطات السعودية على السواحل الخليجية الغربية مقابل التسليم بالسيادة البريطانية البحرية. والحق أن الرياض كانت مستعدة في تلك الفترة ـ وقد أخذت في الاعتبار نمو النظام التعاهدي الذي ترعاه حكومة الهند ـ أن تتقبل قدرا من النفوذ البريطاني في الشئون البينية العربية. فقد سبق أن عرض مبعوث سعودي للمعتمدية البريطانية في

١٨٤٨ استعداد بلاده للقبول بتوسط المعتمد لتحقيق تسوية سلمية للنزاع السعودي البحريني دون المساس بمبدأ السيادة السعودية على ذلك الأرخبيل[٤٧].

وهكذا وفي غمرة تصاعد تصلب حكومة الهند، كان السعوديون لايزالون مصرين على اعتبار التفاهم الضمني المستند إلى سياستها السابقة القاضية بعدم التدخل في الشئون البرية العربية ـ والذي أكدته عدة رسائل ـ اتفاقا قائما. وقد كرر فيصل بن تركي في رسالة إلى المعتمد البريطاني تعود إلى سبتمبر ١٨٥٤، وجود اتفاق ثنائي سابق يقضي بامتناع حكومة الهند عن مزاولة أي سلطة أو التدخل في شئون الأراضي والقبائل السعودية في المنطقة الممتدة من عمان إلى الكويت. وقد أعادت رسائل سعودية لاحقة تأكيد المفهوم السعودي بأن حكومة الهند ـ بانغماسها في القضايا البرية العربية ـ إنما تتدخل في شئون سعودية داخلية[٤٨]. كان السعوديون بالطبع مطلعين على فحوى النظام التعاهدي البريطاني وكانوا مستعدين للقبول به ضمن صيغة تحفظ لهم سيادتهم العامة على السواحل والمشيخات الخليجية. ولذلك، عندما أشار المعتمد في رسالته الجوابية إلى وجود اتفاقيات تنظم العلاقات بين بلاده وبعض تلك المشيخات الخليجية، رد الأمير السعودي بعلمه بتلك الاتفاقيات وموافقته عليها واتفاقه مع أهدافها المتمثلة في ضمان الأمن البحري ومكافحة الإخلال به. غير أن الأمير السعودي لم ير وجه تعارض بين تلك الاتفاقيات ومبدأ السيادة السعودية على طول تلك السواحل والتي اعتبرها غير قابلة للنقاش[٤٩]. وهكذا كانت السياسة الخارجية السعودية تحاول التكيف مع الواقع السياسي الذي فرضته الذراع البحرية لأقوى دولة عالمية في هذه المنطقة من العالم عن طريق الاستمرار في طرح صيغ جديدة تجنح بالطرفين إلى التفاهم والتعاون المشترك[٥٠]. في ذات الوقت عمدت السلطات الهندية إلى التقليل من شأن سياستها السابقة التي أصبحت جزءا من الماضي. فقد غدا موقف المعتمدين البريطانيين يقضي بأن ما اعتبره القادة السعوديون معاهدات أو اتفاقات لم تكن أكثر من «مجرد مراسلات كان (المعتمدون) يشرحون فيها أهداف السياسة البريطانية في الخليج، ويطلبون (منهم) التعاون معهم في سبيل تحقيقها»[٥١].

حتى أوائل الستينيات من القرن المنصرم، اقتصرت قنوات الاتصال الديبلوماسي بين الطرفين على تبادل الرسائل أو تردد عدد من المبعوثين السعوديين بين الحين والآخر على مقر المعتمدية البريطانية. ولهذا نظرت الرياض إلى أول زيارة لمعتمد بريطاني لها (مارس ١٨٦٥) ـ بعد تردد ـ بشيء من التفاؤل والأمل في أن تسفر ديبلوماسية القمة (ألم يكن المعتمد البريطاني في الخليج يوصف أحيانا بأنه ملك الخليج؟!) عن تحقيق تقارب فعلي بين الطرفين. وفي هذا الإطار

طرح الزعيم السعودي على ضيفه ملامح المشروع السعودي «المعدل» والذي يستوعب ـ حسب وجهة النظر السعودية آنذاك ـ منطق نمو المصالح الحيوية للطرفين خلال السنين الأخيرة. غير أن المعتمد الذي استلهم وشارك في تصاعد النفوذ والتصلب البريطاني في المنطقة، لم يكن ليتجاوب مع الرغبة السعودية، تلك الرغبة التي غاصت في رمال الصحراء مع اقتراب الكيان الذي تزعمه فيصل بن تركي من التفكك تحت وطأة حرب أهلية ضروس.

قابل بيلي الأمير السعودي ـ الذي كان يقضي آخر أيام حياته ـ ثلاث مرات في غضون أربعة أيام فقط. حرص المضيف خلال تلك المقابلات على تأكيد سيادته على طول السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية بعبارات قوية وواضحة[٥٢]. وقد حرص على استطلاع رأي ضيفه الإنجليزي منذ اللقاء الأول عما إذا كان يحمل معه مشروعا أو عرضا محددا من حكومته، غير أن الأخير ـ ورغم زعمه في تقرير لاحق لحكومته أن الهدف الأساسي من زيارته التي تمت بمبادرة شخصية منه كان تحسين العلاقة السعودية البريطانية ـ لم يكن يحمل معه أكثر من محاولة لجر السعوديين للقبول بسياسة بلاده الجديدة التي لا تلبي حدا أدنى من مطالبهم. كانت تلك هي النتيجة التي لابد أن فيصل قد استخلصها في نهاية تلك الزيارة؛ غير أنه جرب قبل ذلك أكثر من مرة أن يجر ضيفه إلى مفاوضات حقيقية. فتارة طلب إطالة أمد الزيارة، الأمر الذي اعتذر بيلي عنه، وتارة أخرى تمنى على ضيفه القيام بزيارة أخرى تتضمن جلسة مفاوضات مغلقة معتبرا أن الزيارة الحالية بروتوكولية[٥٣].

إزاء البرود الذي قابل به المعتمد البريطاني استعداد مضيفه لمفاوضات جادة، حرص الأخير على التذكير بوجود مصلحة سياسية مشتركة ضد النفوذ التركي في شبه الجزيرة العربية، الأمر الذي كان يتطلب ـ حسب وجهة النظر السعودية ـ درجة عالية من التنسيق والتعاون. ولهذا لم يتردد فيصل بن تركي خلال نفس الزيارة، وفي مناسبتين منفصلتين، في عرض حلف عسكري دون أن يجد حماسا موازيا من جانب المعتمد البريطاني[٥٤]. وبالإضافة إلى ذلك، أشار السعوديون إلى المصالح التجارية المشتركة التي تربط الطرفين في مياه الخليج، مما دعاهم ـ في لقاء جانبي ـ إلى تقديم مسودة اتفاقية تجارية لم يأبه لها المعتمد كثيرا[٥٥]. وعلى الرغم من ذلك كله عرض السعوديون مجالا آخر للتعاون بين البلدين، فلقد أعرب فيصل بن تركي عن إيمانه بأن استقرار البادية في شبه الجزيرة العربية حول الآبار والزراعة قمين باستقرار سلطته. ولذلك طلب مساعدة بريطانية في مشروع إصلاح زراعي بتزويده بمضخات مائية متطورة لاستخراج المياه الجوفية في بلاده[٥٦]. لم تسفر الزيارة إذا عن تحقيق نتائج سياسية ملموسة. وبالرغم من

ذلك، طلب فيصل من ضيفه مواصلة الاتصال الديبلوماسي معه وإبلاغه بأي انتهاك لسلامة المواصلات البحرية من قبل اتباعه متعهدا بمعاقبتهم[٥٧].

لا يتفق التحليل السابق، الذي استقيناه من مذكرات بيلي نفسه، مع معظم ما بأيدينا من دراسات حول موضوعنا محل الاهتمام، والتي لم تفلح في تجاوز وجهة النظر البريطانية الرسمية. فعلى سبيل المثال، ذهب جولدبيرج إلى أن «الأساس المنطقي لزيارة بيلي للرياض يجسد رغبة بريطانيا في الوصول إلى تفاهم وتسوية لخلافاتها مع فيصل. فلو تصرف السعوديون بما ينسجم مع خط المصالح البريطانية واستجابوا لبيلي في ١٨٦٥، فإن بريطانيا ربما كانت ستهب لمساعدتهم بعد ست سنوات من ذلك التاريخ ضد الاحتلال العثماني للإحساء[٥٨]. والحق أنه ليس هناك في المراسلات السابقة بين الطرفين ما يشير إلى رغبة بريطانية جادة في الوصول إلى تفاهم وتسوية للخلافات مع الحكومة السعودية؛ ولم تكن زيارة بيلي تحمل جديدا في هذا المضمون بدليل أنه لم يحضر معه أي مشروع أو مبادرة كما لم يستجب للعروض السعودية التي كان يمكن أن تشكل قاعدة مناسبة لتطوير العلاقات بين البلدين. ولذلك فإنه ليس هناك مجال كبير للشك في أن الدوافع الشخصية كانت هي التي دفعت بيلي للتوغل في مجاهل الصحراء العربية. ويلاحظ في هذا المجال أن بيلي لم يستطع أن يتفادى الإشارة إلى بعض كبار الرحالين الغربيين السابقين والذين أدرك أن أعضاء الجمعية الجغرافية الملكية في لندن ورؤساءه في الهند سوف يعيدون ذكراهم في معرض تقييم تقريره المتواضع[٥٩].

وفي نفس السياق، اعتبر باحث آخر ـ اعتمادا على شهادة بيلي نفسه ـ أن دافع الزيارة كان «إقامة علاقة صداقة مع فيصل لتطوير ودعم السلام في المنطقة» وحل ما كان مجرد «خلافات بين الموظفين الرسميين السعوديين وممثل بريطانيا في الخليج»[٦٠]. كما خلص ثالث إلى أن نمطا للعلاقات بين الدولتين قد استقر منذ القرن الماضي يقوم على الاحترام المتبادل بين السلطات المختصة وتطابق الآراء حول المسائل البحرية في الوقت الذي شهد استمرار الخلافات حول المناطق الساحلية[٦١]. يتجاهل مثل هذا التحليل أو ذاك أن الرياض ـ كما حاولت هذه الدراسة أن تبين ـ اقترحت في أكثر من مناسبة صيغا تعاونية تلبي المصالح الحيوية للطرفين غير أنها لاقت نجاحا باهتا بالنظر إلى الأسلوب الاستعماري الذي تبنته حكومة الهند في ترسيخ انفرادها بالهيمنة على السواحل العربية. فقد كان الخط السياسي الذي انتهت إليه تلك الحكومة يذهب إلى أن مفهوم «استقلال» المشيخات الخليجية لا يحتمل أي تدخل خارجي من قبل أي من الأطراف الإقليمية الأخرى في شئونها. كان ذلك يعني بكل بساطة الإصرار على الانفراد بتقرير شئون

تلك المشيخات والذي أصبح يستلزم عدم الاعتراف بأي دور سياسي للرياض فيها.

وقد عبرت رسالة سعودية تعود إلى يناير ١٨٦٦ عما يمكن حسبانه نهاية المطاف لمحاولات سعودية دؤوبة لإقامة علاقة ندية مع البريطانيين خلال القرن السابق. فالأخيرون يعلمون ـ كما قال عبدالله بن فيصل ـ «بالمعاهدة المعقودة بيننا وبينكم منذ وقت طويل، والتي تنص على أن سكان مسقط خاضعون لحكمنا، ولا يمكنكم التدخل في شئونهم بأي شكل من الأشكال، كما تنص المعاهدة على أن السيادة في البحر هي لكم؛ فإذا كنتم قد تغيرتم الآن وأصبحتم تنتهجون سياسة خلاف السياسة السابقة، فإن الأمر يحتاج إلى نظر»[٦٢]. لقد كان الأمير السعودي على حق؛ فالسياسة البريطانية السابقة قد ولت إلى غير رجعة. فقد شهدت العقود التالية تعميق النفوذ البريطاني في المنطقة. وقد كان الأمر بالفعل يحتاج إلى نظر كما حسب الأمير السعودي. ولذلك باشرت الرياض فيما بعد (١٩٠٢ ـ ١٩١٥) مرحلة جديدة في علاقتها مع بريطانيا تميزت بسعي للدخول كعضو ضمن المنظومة التعاهدية البريطانية. كان ذلك تدشينا لمرحلة جديدة ستشهد فيما بعد ولادة نظام الدول القومية تحت رعاية بريطانية. لقد كانت مرحلة جديدة بالفعل؛ إنما انطلقت من نفس المنطلقات التي ترسخت خلال الفترة التي غطاها البحث؛ ومن تلك المنطلقات الواقعية إقامة علاقة سياسية اقتصادية متميزة مع القوة (أو القوى) الغربية المتنفذة في النطاق الإقليمي.

خاتمة

حاولت الدراسة الحالية أن تكشف عن الأصول العملية للعلاقة السعودية مع بريطانيا خلال القرن التاسع عشر. كان لدى السعوديين مشروع تعاوني جهدوا في أكثر من مناسبة لإقناع حكومة الهند بتبنيه أو جعله أساسا لحوار استراتيجي مثمر. افترض المشروع صراحة وضمنا أنه يمكن للدولتين تحقيق تعاون بناء يصون مصالحهما الحيوية في مياه وسواحل الخليج العربي ويرتكز أساسا على ما يلي:

ـ اعتراف بريطاني بالسيادة السعودية على كل السواحل والقبائل العربية الخليجية الممتدة من الكويت إلى عمان. في مقابل ذلك، تعترف الرياض لبريطانيا بالسيادة البحرية وبحقها في تنظيم وحماية الملاحة في الخليج العربي بما يضمن تعزيز أمن جميع الأطراف.

ـ استوعب مفهوم التقسيم الوظيفي والجيوسياسي الذي اقترحته الرياض إمكانية قبول أحد الطرفين لممارسة الآخر درجة معينة من النفوذ ضمن مجال الطرف الأول وبما لا يتعارض مع

مصالحه الحيوية. فلقد قبلت الرياض في أواسط القرن ـ كما رأينا ـ بالنظام التعاهدي البريطاني الذي يخول لبريطانيا بعض النفوذ السياسي هناك ضمن السيادة السعودية العامة.

ـ تعهد الطرفين بتعزيز التجارة وفتح موانيهما أمام السفن والبضائع التابعة لكل منهما.

أظهرت الدراسة أيضا أن حكومتي الهند والرياض كانتا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تمارسان من الناحية الواقعية نوعا من السيادة المشتركة على السواحل الخليجية العربية. غير أنه مع تشديد الهيمنة البريطانية على مياه الخليج وسواحله، شابت صيغة الشراكة الضمنية تلك توترات وصعوبات أفضت بها إلى الانهيار. فلقد ترددت حكومة الهند في بادىء الأمر في إعطاء تلك الصيغة طابعا رسميا أو دائما؛ ومع ترسخ نفوذها السياسي في تلك المنطقة من العالم، رفضت ما اعتبرته محاولة سعودية لحصر نفوذها في المجال البحري. بالإضافة إلى ذلك، تبنت الدراسة الحالية وجهة نظر مفادها أن الفترة ١٨٠٠ ـ ١٨٦٦ كانت فترة تكوينية ترسخت خلالها أصول السياسة الخارجية السعودية الحديثة تجاه الغرب.

وربما حان الوقت إذا لتجاوز المفاهيم المشوشة التي قدمتها لنا قراءة أحادية الجانب للأرشيف البريطاني كما تبدو في بعض الدراسات القليلة ذات العلاقة. لقد حاولت الدراسة الحالية أن تقدم قراءة جديدة للسياسة الخارجية السعودية خلال الفترة ١٨٠٠ ـ ١٨٦٦ مفادها أنها كانت مدفوعة بعوامل برجماتية اتجهت بها نحو إرساء الجذور الأولى لعلاقة تعاونية مع القوة الغربية المتنفذة في البيئة الإقليمية العربية.

الهوامش

١ ـ للاطلاع على ما قد يمكن اعتباره أول محاولة تأريخ اقتصادي اجتماعي للأراضي العربية السعودية خلال فترة ما قبل النفط، راجع أطروحتنا للدكتوراه الموسومة

Mishary A. Al-Nuaim, **State - Building in a Non-Capitalist Social Formation: The Dialectics of Two Modes of Production and the Role of the Merchant Class,** unpublished Ph. D. dissertation, University of California, Los Angeles,1986.

٢ ـ لا ينفي هـذا أن قطاعات معينة (زراعية ــ كمبرادورية تجارية..) قد تتعزز مـواقعها من الأوضاع الجديدة. يمكـن بصورة عامة الـرجوع إلى قائمة طـويلة من الدراسـات التي رصدت حالات التغلـل الرأسمالي الغربي في المنـاطق الأخرى والتأثيرات العميقـة التي تركهـا ذلك على بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسة. وعلى سبيل المثال، راجع كتابات

Eric Wolf, Walter Rodney, Samir Amin, Ian Roxborough, James Petras, Andre Gunder Frank and Ronald H. Chilcote.

٣ ـ مع ملاحظة أن البحرين شهدت تطبيقـا جزئيا للقانون الهندي. على سبيل المثال، تعبر المقولة التـالية للشيخ مبارك الصباح عن اعتقـاد راسخ لدى كثير من أقرانه العـرب؛ فقد ذكر الشيـخ نظيره السعـودي بأن «عـداوة الترك للعـرب ظـاهـرة، واللـه سبحانـه رحـم العـرب والإسلام بـوجود الدولـة البهية الإنجليزيـة، المعروفة بمحـافظتها على مسلمي الهنـد. ونحن كمسلمين عرب ومن ضمنهم أنا وأتباعي وأنت وأتباعك وعموم العرب الله يسلمك في هيبة الله ثم هيبـة الدولة البهية.. ولـذلك ياولدي اللـه يسلمك أنا وأنت يلـزمنا اتباع نظر الـدولة البهية لأجل صـلاحنا وهو الواجب منـا». بتصرف عن خالد حمود السعـدون، العلاقات بين نجد والكـويت، ص ١٥٦. وفي رسالـة أخرى يعرض الشيـخ سياستـه بطريقة أكثـر إلحاحا؛ «وأنت تعرف الله يسلمك أن كل مـن دخل تحت حماية البريطانيين اعتز واستراح مثلما تشوف نحن وحاكم البحرين وعمان؛ رفيقهم عامر وعزيز وهذه إن شاء الله من حسن توفيقك، وألا ياولدي عبد العـزيز لو يطلبون منا واردات الإحساء والقطيف هـذه السنة وقسم من وارداتها غير هذه السنة كان نعطيهم لأجل عز الرأس والراحة». بتصرف عن خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهـد الملك عبد العزيـز، الجزء الأول، ص ٢٣٢. وفي نفس السياق، وصـف الملك عبد العـزيز مرة الـولايات المتحدة بـأنها «أم الشعوب الضعيفـة، ونحن العرب مـن ضمنها..

فالرجل العاقل هومن يبحث عن مصلحته.. راجع:

.«Christine Helms, **the Cohesion of Saudi Arabia,** p.113

٤ ـ نشأ الكيان السعودي في حيز إقليمي كان خاضعا بدرجة أو بأخرى للسيادة التركية. ولذلك تميزت العلاقة مع الأتراك بطابع عدائي لم يخفف من أثره اضطرار الطرفين بين الحين والآخر للمراوغة وكسب الوقت. والحق أن المواجهات العسكرية السعودية التركية التي تعددت زمانا ومكانا خلال الفترة ١٨٠٣ ـ ١٩١٨ أكدت للنخبة السياسية السعودية أن مصالح الطرفين الإقليمية كانت متعارضة بشكل واضح. ومما لاشك فيه أن الدبلوماسية المحترفة تنأى بنفسها عن تقبل فكرة وجود حالة تعارض مطلق بين المصالح السياسية لطرفي النزاع. ولذلك ربما جاز لنا في هذه العجالة أن نعود بالسبب في تصادم الأتراك مع الحركات التحررية العربية الحديثة إلى تمسكهم بكثير من مؤسساتهم السياسية العتيقة وعدم تبني صيغ علاقات جديدة تعطي الشعوب العربية وغيرها مزيدا من حرية إدارة شئونهم الداخلية بأنفسهم. وأنه لمن المفارقة أن بريطانيا صنعت مجدا استعماريا أساسه نظام اتفاقيات تعاهدية كان الأمراء العرب في شبه الجزيرة ـ وقد أعطاهم ما عجز الأتراك عنه ـ يسعون إليه في كثير من الأحيان بمحض إرادتهم. وفي هذا الصدد ينقل أمين الريحاني عن الأمير عبد العزيز آل سعود (آنذاك) قوله لأحد المسؤولين الأتراك «إنكم لم تحسنوا إلى العرب ولا عاملتوهم على الأقل بالعدل.. إنكم مسئولون عما في العرب من انشقاق، فقد اكتفيتم بأن تحكموا وما تمكنتم حتى من ذلك.. أردتم أن تحكموا العرب فتقضوا إربكم منهم فلم تتوفقوا إلى شيء من هذا أو ذاك. لم تنفعوهم ولا نفعتم أنفسكم» أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص٢٠٢.

٥ ـ Stebhen D. Krasner, **Defending the National Interest,** pp.5-54, James Rosenau, "National Interest", **International Encyclopedia of the Social Sciences,** vol.11, pp. 30-40 and L. L. Farrar Jr., "The limits of Choice: July 1914Reconsidered", **Journal of Conflict Resolution,** no.16, March 1972, pp. 1-23.

انظر كذلك هامش (٧).

٦ ـ تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدراسات الحالية حول هذا الموضوع تؤخر ـ تصريحا أو تلميحا ـ فترة نضج السلوك السياسي السعودي الخارجي إلى العقدين الأولين من القرن الحالي. فخلال هذه الفترة، يسود الافتراض أن الملك عبد العزيز بدأ حياته السياسية بالتنبه إلى وضع بريطانيا المتفوق في الخليج. كما ساد الافتراض أن أمير الكويت الشيخ مبارك (١٨٩٦ ـ ١٩١٥)

كان لـه تأثير عميـق على التنشئة السياسيـة للأمير السعـودي الشاب Jacob Goldberg, **The Foreign Policy of Saudi Arabia,** especially p.183. ورغم كون ذلك غير مستبعد، فإن تلاقي المصالـح السياسية للرياض والكويـت أرسى علاقة تحالفية بين الرجلين، وهـي علاقة لم تخل من هنات. انظر السعـدون، مصدر سابق، ص ٦٥ ـ ٦٨.. كما أن الصفحات التـالية سوف توفر دلائل على أن الـرياض كانت قد تنبهت إلى الـوضع المتفوق باضطراد لبريطـانيا في الخليج خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.

٧ ـ احتل الاتجاه الواقعـي مكانا بارزا في دراسة العلاقات الدوليـة خلال فترة ما بعد الحرب العالميـة الثانية. وقـد أقر أنصار الاتجاه الـواقعي ـ الذي استمد جـذوره من كتابـات ميكيافيللي وهوبـز وروسو وكـانت أحيـانا فيبر ـ على إنكار دور المعـايير الأخلاقيـة في التحليل والممارسـة السياسيين. فـالواقعيون يعتبرون أن تلك المعـايير تضفي نوعا مـن التحيز وربما نزعة مثـالية على الدراسـات والسلوك السياسي بما يتنافى مـع فهـم الواقع الـراهن بعلاته. غير أن بعـض الدارسين ضمن اتجاه ما بعد الحداثة بدأوا يعيدون النظـر في هذه المقولة التي يعتبرون أنها أفضت إلى تجاهل علماء العلاقـات الدولية والدراسـات الإنسانية بوجـه عام لمسئوليـاتهم تجاه الدفاع عن الكـرامة البشرية وتطوير حياة الإنسان. والكاتب الحالي يوافق اتجاه ما بعد الحداثة في ضرورة إعادة إدخال مبدأ المسئـولية الإنسانيـة للباحث على أن يتـم ذلك بضوابـط تكفل الحفاظ على علميـة التحليل وبعده عن التأثر بمنظومات القيم الأحادية الجانب (ethnocentric) انظر على سبيل المثال:
Jim George, "Realist Ethics, International Relations, and Post-Modernism: Thinking Beyond the Egoism-Anarchy Thematic", Millenium, no.4, vol.24, Summer1995.

٨ ـ انظـر على سبيل المثـال، عثمان بن بشر، عنـوان المجد في تـاريخ نجـد، الجزء الأول، ص ١٦١.

9- Goldberg, op. cit., especially pp.3043,165-188.

ومن الجديـر بالذكـر أن البعض الآخر أشـاد ـ بحق ـ بالطابـع العقلاني لنفس السيـاسة في أوائل هذا القرن نظرا إلى اتسـامها ببعد وطني عملي. هذا ما برر بـه بعض المسئولين البريطانيين مناشـدتهم لرؤسائهـم قبل الحرب العالميـة الأولى باستيعاب الكيـان السعودي الناشـىء ضمن المنظومة التعاهدية البريطانية.

١٠ ـ بل لايزال الأمـر صحيحا حتى اللحظة. والملاحظ أن قلة مـن الدراسات بحثت دور

الديـن في السياسات الخارجيـة والعلاقات الـدولية بصفـة عامة. وبخصـوص موقع الـدين في السياسة الخارجية السعودية والدول الإسلامية بصفة عامة يمكن مراجعة:

John L. Esposito, ed., **Islam and Development: Religion and Sociopolitcal Change,** especially chapter 7, James P. Piscatori, ed., **Islam in the Politcal Process,** especially chapter 4, Saleh A. Al-Mani', **The Dimension in Saudi-Iranian Relations,** unpublished article, Ideological

وعبد الحميد أحمد أبو سليمان، **النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية**، ترجمة ناصر أحمد المرشد البريك، محمد السيـد سليم، **العلاقات بين الـدول الإسلامية**، عبد الله الأحسن، **منظمة المؤتمر الإسلامي**، ترجمة عبد العزيز الفايز.

11- Lewis Pelly, A Journey to Riyadh (1865), p.47

١٢ ـ Helm, op. cit., p.115. وقد أشـارت هلمز بحق إلى وجـود دراسة تتناول النظـرية السياسية السعـودية والتي تبلورت عبر الممارسة السياسيـة السعودية منذ منتصف القـرن الثامن عشر.

13- Kamal S. Salibi, "Middle Eastern Parallels: Syria - Iraq - Arabia in Ottoman Times", Middle Eastern Studies, vol.15, no.1, January 1979, pp. 70-81.

١٤ ـ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، ١٨٥٨ ـ ١٩١٤، السلام البريطاني في الخليج العربي، وأمراء وغزاة.**

١٥ ـ انظـر على سبيل المثال، مسعـود ضاهر، المشرق العربي المعـاصر من البداوة إلى الـدولة الحديثة.

١٦ ـ إن تحليل السلوك الخارجي للدول الصغرى ضمن إطـار صارم من الهيمنة اللامتناهية للـدول الكبرى على المستويين العـالمي والإقليمي يعـد في أغلـب الحالات تبسيطا زائدا. ولقـد عـالـج عـدد مـن الباحثين مفهـوم الفـاعليـة أو النفـوذ (leverage) بـالنسبة للـدول الكبرى والصغرى، وتحدثوا عن مصـادره التي قد تتحول في حالات محددة من مصـادر كامنة إلى أخرى نشطة. انظر كتابات

Richard Cottam, Klaus Knorr, Stanley Hoffman, David Vital, James Howe, Arnold Wolfers and Erling Bjol.

١٧ ـ غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥**، ص ٣٤ ـ ٤٠.

١٨ ـ انظر على سبيل المثال، Pelly, op. cit., p.53. والمعروف أن الحضارة الغربية، رغم حملها لنزعة إنسانية عميقة، ورثت خلال فترة المواجهة مع الشعوب غير الأوربية والمسلمة على وجه الخصوص مثل تلك التيارات الاستعلائية العنصرية. وقد عكست التنويرية الأوربية الحديثة بشقيها الليبرالي والماركسي اتجاهات قريبة من ذلك. راجع على سبيل المثال:

Edward Said, **Orientalism**, and his **Culture and Imperialism.**

١٩ ـ ينطبق ذلك بالطبع عندما تستدعي المصالح الغربية مثل ذلك الإجراء. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، ص ١١٣ ـ ١١٤.

٢٠ ـ كان ذلك هو الرأي الذي سطره جون فلبي، وهو الذي كان يعد من أكثر المسئولين والرحالين البريطانيين تعاطفا مع القضية العربية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقد فلبي ـ في معرض تفسيره لانهيار السلطة السعودية الأولى ـ أن المدى الذي وصل إليه السعوديون في حملاتهم العسكرية كان يفوق قدرتهم على ضبط تلك الأقاليم المترامية الأطراف بفعالية. Philby, op. cit., p.2. وقد شارك ترويلر فلبي نفس الرأي، انظر، Gary Troeller, **The Birth of Saudi Arabia** p.14.

٢١ ـ محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، ص ١٩٠ـ١٩٢.

22- Goldberg, op. cit., p.1.

٢٣ ـ Goldberg, op. cit., pp. 6-29. لم يكن النهج الواقعي ليأخذ ملامحه كاملة منذ البداية؛ فقد نقلت السجلات التاريخية بعض الإشارات التي تعكس قدرا ملحوظا من الحماس المتدفق. Goldberg, op. cit., pp.111-12, 28, Philby, op. cit., pp. 107-108. وفي هذا الصدد، راجع المقدمة التي كتبها حمد الجاسر لكتاب عبد الفتاح أبو علية، **الدولة السعودية الثانية**، ص ٣ ـ ٧.

24- Goldberg, op. cit., p.28.

٢٥ ـ Ibid., p.28. ربما تكشف لنا دراسة متأنية لأبعاد السياسة البريطانية الحذرة والمتحفظة عدم انسجامها مع تلك المقولة. ومن الجدير بالذكر، أن الرياض سعت بالفعل خلال الفترة ١٩٠٢ ـ ١٩١٥ للانتظام ضمن النظام التعاهدي البريطاني الخليجي دون أن تجد آذانا بريطانية صاغية عطفا على نفس الاعتبارات السابقة. فلما أدى نشوب الحرب إلى وقوف بريطانيا وتركيا على جانبي الصراع، تبدل الموقف البريطاني جذريا ودخلت العلاقات البريطانية السعودية مرحلة جديدة.

٢٦ـ مما يجدر ذكره أن بعض المسئولين البريطانيين في حكومة الهند لم يروا علاقة تذكر بين الأمرين؛ بل وتعدوا ذلك إلى النظر بإيجابية إلى علاقة السعوديين بقضايا الأمن البحري في الخليج. ففي توجيهات تعود إلى سبتمبر ١٨٢٨، ذكرت حكومة الهند معتمدها في الخليج «بالامتناع عن التدخل بأي شكل في أية منازعات لا تتعلق بالقرصنة». بعد بضع سنوات، كان حذر تلك الحكومة لا يزال واضحا. فقد نصت تعليمات أرسلتها في فبراير ١٨٣٤ بعدم التزامها بضمان السلامة الإقليمية لسلطنة مسقط حتى في حالة اجتياح السعوديين لها لعدم توافر دلائل على أن الأخيرين سوف يمارسون القرصنة من مواقعهم الجديدة. بل إن ذلك الحذر كان قد بدأ يتبلور إلى سياسة أكثر وضوحا وإيجابية. فبعد شهرين من التعليمات السابقة، أظهرت بعض الدوائر الهندية ارتياحا للتوسع السعودي على ضفاف الخليج وبالأخص في البحرين ورأس الخيمة ومسقط. فلقد حسبت أن السيادة التي نجحت الرياض في فرضها على شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية سوف تقضي على المنازعات التي طالما تكرر حدوثها بين تلك الكيانات الخليجية الصغيرة أو تخفف من حدتها Winder, op. cit., pp. 81-82. غير أن وجهة النظر تلك لم تكن تمثل الرأي الرسمي لحكومة الهند ولم تؤثر على سياستها في المنطقة.

أما بخصوص فكرة مد النظام التعاهدي ليشمل العاصمة السعودية، فإن لوريمر يذكر أن حكومة بمباي اقترحت بعد انسحاب المصريين من شبه الجزيرة إرغام «الأمير الوهابي على أن يكون بين الشيوخ المرتبطين بالحكومة البريطانية باتفاقية السلم البحري». (لوريمر، مصدر سابق، ص ١٦٦٢) ومن الواضح أن وجهة النظر تلك لم تمثل أيضا الخط الرسمي للسلطات الهندية، كما أنها لا تدعم رأي جولدبيرج بسبب تضمنها لعنصر الإكراه الذي لا يساعد كثيرا في انتشال علاقات لطرفين من «المسار التصادمي» الذي تحدث جولدبيرج عنه. جون كيلي، **بريطانيا والخليج**، الجزء الأول، ص ١٦٩ ــ ١٧٢، ٢١٥ ـ ٢١٦، والجزء الثاني، ص ١٧٢. راجع كذلك لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٦٦٢ ـ ١٦٦٣.

٢٧ ـ نفس المصدر، وخصوصا ص ١٥٥١ ــ ١٦٩٤، وكيلي، مصدر سابق، وخصوصا الجزء الأول، ص ١٥٦ ـ ٢٧٦، والجزء الثاني، ص ١٧١ ـ ٢٢٥.

٢٨ـ راجع هامش ١٩.

٢٩ـ أبو علية، مصدر سابق، ص١١٨ ـ ١٢٢.

30- Bayly R. Winder, Saudi Arabia in the Nineteenth Century, PP.217-219.

٣١ـ كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص١٧٢.

٣٢ـ نفس المصدر، الجزء الأول، ص٢٠٣ ـ ٢٠٥، الجزء الثاني، ص١٧٢.

٣٣ـ وقد استنتج كيلي من ذلك أن «حكومة بمباي قد اشترت سلامة مصالحها باعترافها الضمني بحق القواسم في العبث والنهب والسلب بسفن الدول الأخرى». نفس المصدر، الجزء الأول، ص٢١٦ ـ ٢١٩.

٣٤ـ نفس المصدر، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وخصوصا ٢٠٧. وقد كررت الحكومة السعودية عرض اتفاق مع حكومة بمباي بعد فترة وجيزة ويذكر لوريمر أن فحوى العرض السعودي كان تعهدا متبادلا بعدم تعرض أي من الطرفين لتجارة الآخر. لوريمر، مصدر سابق، ص ١٦٠٦ ـ ١٦٠٧.

٣٥ـ كيلي، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٠٤.

٣٦ـ نفس المصدر،ص ٢٠٧ ـ ٢١٤.

37- Goldberg, op. cit., pp. 16-70,20.

٣٨ـ أبو علية، مصدر سابق، ص ٨٢ـ ٨٣.

٣٩ـ من المعروف أن شبه الجزيرة آنذاك كانت مرتبطة بالهند ومواني عربية قريبة بعلاقات تجارية ذات شأن. ومن دلائل حرص الرياض على استقرار حركة الملاحة في الخليج إيفادها مبعوثا كل سنة إلى مقر المعتمدية البريطانية في بوشهر لبحث ترتيبات سفر الحجاج الفرس. كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ١٨١ـ ١٨٢، ١٩٨.

٤٠ـ لم يكن ذلك النظام التعاهدي يتضمن التزامات بريطانية محددة تجاه تلك الأطراف، غير أن السنوات اللاحقة كشفت أن التزاما هنديا بضمان «استقلالها» وسلامتها كان شرطا لا غنى عنه لضمان نجاحه. كيلي، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٦١٨ ـ ٧٠٧.

٤١ـ نفس المصدر، ص ٦٧٢ـ ٦٧٣، لوريمر، مصدر سابق، ص ١٦٦٢ ـ ١٦٦٥.

٤٢ـ نفس المصدر، ص ٦٩١ ـ ٧٠٥ وخصوصا ص ٦٩٦، الجزء الثاني، ص ١٨٦ ـ ١٨٨، لوريمر، مصدر سابق، ص ١٦٥٥ ـ ١٦٥٦، ١٦٦٠ ـ ١٦٦١، أبو علية، مصدر سابق، ص ١٣٢ ــ ١٣٤. وهكذا، وفي تلك الفترة بالذات ـ وقد غدت مواقف الجانبين السعودي والبريطاني متقاربة بطريقة ملحوظة ــ كان يمكن لهما أن يتوصلا بالفعل إلى تسوية مشتركة لحدود نفوذهما في الخليج، غير أن ذلك لم يحدث. ومن الواضح بالطبع أن الزعم البريطاني باعتبار الزكاة شأنا دينيا محضا كان مجرد تبرير يسمح بغض النظر عن نفوذ سعودي في تلك الكيانات. فالمبالغ المالية التي أصرت الرياض على استيفائها ـ والتي كانت محددة سلفا ـ كانت

بالفعل تحمل بعدا سياسيا لا يمكن التغاضي عنه. ومن جهة أخرى، جرى العرف السياسي العربي على أن دفع الزكاة ـ أو ما شابهها من خوّة أو جزية ـ عمل من أعمال السيادة. ولئن كانت التقارير التي يحتويها الأرشيف البريطاني عن تلك الفترة المبكرة تحاول إفراغ النفوذ السعودي على بعض تلك المشيخات من محتواه السياسي، فإن نفس الأرشيف أقر لاحقا ـ في غمرة تصاعد الخلافات الحدودية السعودية البريطانية خلال هذا القرن ـ بأن دفع الزكاة وماشابهها سواء تم طوعا أو قسرا دليل قوي على ممارسة السيادة بمفهومها البشري والإقليمي. وعلى كل حال، أدى تردد السلطات الهندية حيال مسألة مهمة هي من صميم السيادة السعودية إلى إضافة مزيد من الغموض لدى الرياض حول فرص التفاهم معها. ولربما كانت المرونة التي أبدتها تلك السلطات آنذاك مجرد خطوة تكتيكية، فقد حسبت أن التصدي للرياض يتطلب القيام بتدخل عسكري يتعدى استعراض قوتها البحرية. فلما اكتسب النظام الحمائي الذي دشنته الإتفاقات المانعة صلابة، أو بدا أن القيادة السياسية السعودية تعاني من الإنهاك وتكاد تقبل على صراع عائلي ووطني مدمر، عادت تلك السلطات إلى التشدد المقترن بتأكيد انفرادها بالهيمنة على الخليج. فبعد تردد طويل حيال مبدأ ومدى التدخل المباشر في الشئون البرية العربية، قررت العدول عن سياستها.. في عدم التدخل Richard Schofield, Arabian Boundaries, vol.20, pp.849-658. انظر كذلك كيلي، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٧٠٤ ـ ٧٠٥، لوريمر، مصدر سابق، ص ١٦٦٢ ـ ١٦٦٣.

٤٣ـ كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ١٨٠، ١٨٤.

44- Winder, op. cit., pp.192-193.

٤٥ـ كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ١٨٠، ١٨٢ ــ ١٨٣. وقد علق كيلي على ذلك بقوله إن المعتمد البريطاني «لم يكن مستعدا للإذعان لمحاولة فيصل حصر سلطة الحكومة البريطانية في البحر، وانتحال سلطات غير محدودة على البر استنادا على اتفاقات غير موجودة». J.B. Kelly, Britain and the Persian Gulf 1795.1880, p.507 واضح بالطبع أن وصف كيلي للسلطات التي حاول فيصل «انتحالها» على البر لنفسه بأنها «غير محدودة» ينطوي على مبالغة.

٤٦ـ كيلي، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٦٩٣، الجزء الثاني، ص ١٨١، ١٩٤ـ١٩٦.

٤٧ـ نفس المصدر، الجزء الأول، ص ٦٩٥ـ ٦٩٦، الجزء الثاني، ص ١٨٥ـ١٨٨.

٤٨ـ نفس المصدر، ص ١٧٩، ١٨٣، ١٩٤، ٤٧٦، عبدالعزيز عبد الغني إبراهيم، مصدر

سابق، ص ١٣٠.

٤٩ـ كيلي، مصدر سابق، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

٥٠ـ ومن دلائل حرص الرياض على مواصلة التشاور مع البريطانيين، تكثيف سياسة إيفاد المبعوثين السعوديين إلى مقر المعتمدية البريطانية خلال الفترة ١٨٥٩ـ ١٨٦٠. نفس المصدر، ص ١٩٨.

٥١ـ نفس المصدر، ص ١٨٣، ١٩٤.

٥٢ـ إن أرض شبه الجزيرة، والتي تشمل الكويت والقطيف ورأس الخيمة وعمان ورأس الحد وما هو أبعد من ذلك، إنما أعطانا الله إياها.. فلتكن ما تكون، فإنها لنا.. (فانا) أشعر في كل ذرة من جسدي أني ملك بتصرف عن Pelly. op. cit., pp.47,50.

53- Ibid., pp.48-53.

54- Ibid., pp.47,49.

٥٥ـ كان العرض السعودي يتضمن تعهدات متبادلة، فالبريطانيون كان يتوجب عليهم عدم التعرض لتجارة العبيد مقابل تعهد الرياض بعدم مضايقة المصالح البريطانية في البر والبحر. وكانت الرياض تريد توظيف نية بريطانية بمد خط تلغراف عبر الصحاري العربية وسط قلق من احتمال تعرضه لعمليات تخريب، لاستدراج حكومة الهند لإعادة النظر في موقفها من تجارة العبيد، Ibid., pp.52,45 راجع عرضا شاملا لتجارة الرقيق العربية والجهود البريطانية للقضاء عليها في كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣ـ ٧٩، ٣١٧ ـ ٤٤٣.

56- Pelly., op. cit., p.49

٥٧ـ Ibid., p.54. كما طلب منه رعاية المصالح السعودية على الساحل الفارسي. لوريمر، مصدر سابق، ص ١٦٦٧.

٥٨ـ Goldberg., op. cit., p.28. من الواضح أن ما يعنيه جولدبرج بـ «ما ينسجم مع خط المصالح البريطانية» لم يكن يلبي الحد الأدنى من المصالح السعودية في الخليج.

٥٩ـ Pelly., op. cit., p.28. راجع كذلك كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٤٨ـ ٤٥٠، ٤٥٩ ـ ٤٦٠. يذكر كيلي أن بيلي كان شديد الغيرة من بلجريف (W. Palgrave) لدرجة أنه لم يتردد في وقف نشر تلك الجمعية لملخص عن رحلة من يعتبر أول رحالة غربي يزور الرياض ويقابل أقوى أمراء القرن التاسع عشر السعوديين. فقد كان بيلي يريد أن يظهر بوصفه أول رجل أوربي زار الرياض. وقد بلغ من غلبة الدوافع الشخصية على رحلة بيلي أنه أسرع إلى زيارة بلاده

«ليظهر نفسه أمام الرأي العام، ولكي يقلل من إنجاز بلجريف لدرجة أنه لم يعمد إلى كتابة تقرير عن رحلته قبل مغادرته لبمباي. وكانت المرة الأولى التي تعرف منها حكومة الهند عن تفاصيل تلك الرحلة، هي من المحاضرة التي ألقاها ونشرت في مجلة الجمعية الجغرافية الملكية.

٦٠ـ أبو علية، مصدر سابق، ص ١١٨ـ ١١٩.

61- Winder, op. cit., pp.217-219

٦٢ـ كيلي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٧٥.

المصادر العربية

ـ إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، ١٨٥٨ ـ ١٩١٤**، الرياض:دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢.

ـ ابن بشر، عثمان، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، الجزء الأول، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ.

ـ أبو علية، عبد الفتاح، **الدولة السعودية الثانية، ١٨٤٠ ـ ١٨٩١**، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٩٧٤.

ـ كيلي، جون ب، **بريطانيا والخليج، ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠**، ترجمة محمد أمين عبدالله، الجزء الثاني، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، دون تاريخ.

ـ لوريمر، ج ج، **دليل الخليج**، الجزء الثالث، الدوحة: مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، ١٩٧٥.

ـ المختار، صلاح الدين، **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**، الجزء الأول، بيروت: دار مكتبة الحياة، دون تاريخ.

ـ سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات السعودية**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

ـ السعدون، خالد حمود، **العلاقات بين نجد والكويت، ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢**، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٣.

ـ ضاهر، مسعود، **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦.

Bibliography

- Goldberg, Jacob, **The Foreign Policy of Saudi Arabia, The Formative Years, 1902-1918**, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1986.

- Helms, Christine, **The Cohesion of Saudi Arabia**, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1981.

- Pelly, Lewis, **Report on A Journey to Riyadh**, 1865, Cambridge, Naples, New York: Oleander/ Falcon, 1978.

- Philby, H. St. John, **Sa'udi Arabia**, Beirut, Libraire Du Liban, 1968.

- Salibi, Kamal S., "Middle Eastern Parallels: Syria - Iraq - Arabia in Ottoman Times", **Middle Eastern Studies**, vol.15, no.1, January 1979, pp. 70-81.

- Schofield, Richard and Gerald Blake eds., **Arabian Boundaries**, 1853-1957, Buckinghamshire, England: Archive Editions, 1988, vol.20.

- Troeller, Gary, **The Birth of Saudi Arabia**, Britain and Rise of the House of Sa'ud, London: Frank Cass,1976.

- Winder, R. Bayly, **Saudi Arabia in the Nineteenth Century**, New York: St. Martin Press, 1965.

Origins of Saudi political analysis: Different views of the roots of Saudi-British relationship 1800 - 1866

Mishary Al-Nuaim

Available research about the roots of the Saudi-British relatioship during the past century led many of us to belive that Riyadh bears the burden of the two parties' often troubled relationship. Depending on one-sided reading of the British archives and memoires of some British officials at that time, such finding may not seem surprising. It was not uncommon that the British designs were motivated by British imperialistic and often expanding interests. Such policies were not separable from the fact that some British officials at that period viewed eastern peoples and cultures with inferiority and skepticism.

A careful rereading of the available historical record shows that there is little hard evidence, if any, to support that long held view. This article augues that Riyadh did in fact present to the British side on several occasions various initiatives and, sometimes, draft agreements that aimed at solidifying mutual cooperation. Saudi diplomatic correspondence and envoys attempted relentlessly to gain British concurrence to the sort of mutual functional and territorial sovereignty over the Gulf eastern littoral. While the British attitude was initially not hostile, with the intensification of their interests in the Gulf basin, they adopted a hardline position toward Riyadh insisting on unchallenged supremacy in that area.